ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ديسمبر 2023

الحروب وصناعة الرأي العام

صراع السرديات لحرب غزة 2023

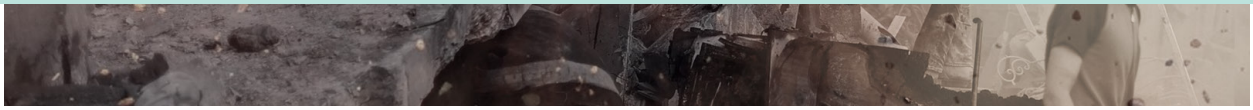

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
هايدي القصبي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

05

سردية إسرائيل للحرب وأساليب تضليل الرأي العام العالمي

14

الاستراتيجية المضادة ومعادلة التوازن

20

ارتدادات وانعكاسات حرب السرديات على الرأي العام العالمي

مقدمة

الفوز في الحروب لا يتم في ساحات المعارك فقط، بل يجب ترسيخ الفوز في عقول وأذهان الشعوب وعلى مستوى العقل الجمعي للعامة، هكذا تضمنت النظريات العسكرية الحديثة. لقد بات تقديم أسباب وجيهة ومقنعة للرأي العام العالمي تدعم منطق الحكومات لمشاركتها في عمليات عسكرية جزءًا لا يتجزأ من الحروب الحديثة. وهكذا يأتي دور وأهمية «رواية / سردية الحرب» في تعزيز الاستنتاج بأن المشاركة في حربٍ ما، حتى وإن كانت بعيدة عن أراضي الوطن، أمر مشروع وصحيح. ويمكن تعريف سردية الحرب أيضًا بأنها الإطار التنظيمي لسياسة ما، فلا يمكن لسياسة أن توجد دون وجود أساس متشابك من «الحقائق» التي يتقبلها الناس بسهولة لأنها تبدو واضحة بذاتها ويصعب إنكارها أو تفكيكها أو حتى انتقادها ثقافيًا.

وفي إطار ما يشهده الشرق الأوسط من أحداث متلاحقة سيكون لها الكثير من التداعيات على ترتيب أوراق الأطراف المختلفة في المنطقة، وفي خضم ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلي من مجازر على الأراضي الفلسطينية وما يواجهه الشعب الفلسطيني من جرائم حرب وإبادة جماعية، تخوض إسرائيل معارك أخرى إعلامية لا تقل أهمية عما يحدث على الأرض، بل إنها في كثير من الأحيان مكملة لها. وتُقدم الدولة صاحبة أطول احتلال عرفه التاريخ المعاصر نفسها للرأي العام العالمي على كونها «الضحية» وأن ما تقوم به من مجازر باتجاه المدنيين يحدث تحت تبرير «الدفاع عن النفس».

وتوصيفًا للمشهد يمكن استحضار مقولة «جيمي كارتر» الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية إن «الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب». وهو ما يتسق مع التغييرات المصاحبة للعولمة وما ترتب عليها من تطورات للنظريات العسكرية وفنون الحرب. ففي أعقاب عملية «طوفان الأقصى» الناجمة عن الممارسات التقييدية وسياسات الاستيطان الممتدة من جانب إسرائيل تجاه قطاع غزة وما تبع تلك العملية من تصعيد عسكري إسرائيلي غير مسبوق؛ بات لزامًا على كل طرف إثبات وجهة النظر الخاصة به والتي تخدم المصالح العليا لبلاده، وتضفي صبغة شرعية لمزاعمه وترسخ الانتصار بالحرب أمام الرأي العام العالمي. فمع تعالي أصوات البنادق تتزايد على الجانب الآخر وتيرة ونبرات السرديات أمام الرأي العام العالمي، لتخلق بذلك حالة من «حرب السرديات» وهي إحدى أكثر المراحل المتقدمة للحروب الناعمة

سردية إسرائيل للحرب وأساليب تضليل الرأي العام العالمي

> وانطلاقًا من إدراك الغرب لأهمية استخدام سلاح الرأي العام وخلق «سرديات للحرب» لإيجاد مظلة شرعية لتحركاتها العسكرية المضادة لحقوق الشعوب

منذ انطلاق العمليات العسكرية على فلسطين في أعقاب عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، مزجت إسرائيل تحركاتها العسكرية بأجندة إعلامية تم تصديرها للإعلام الغربي الرسمي وغير الرسمي، رغبةً في توحيد الرواية وخلق حالة من الدعم الرسمي والشعبي العالمي

ولعل مرتكزات الرواية الإسرائيلية تجلت في تصدير المظلومية باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات الدعائية، والتي تضمنت استراتيجية التأطير الإعلامي (Media Framing) عن طريق خلق صورة ذهنية محددة حول «الآخر» (المقاومة الفلسطينية) لتُبرر جرائم الحرب التي تقوم بها، ويمكن الوقوف حول أبرز تلك الأطر والتكتيكات التي يتم استخدامها ودوافع استخدامها كالتالي:

• خلط الأوراق واستعادة حالة الحادي عشر من سبتمبر 2001:

لقد اعتمدت الرواية الإسرائيلية على عدة محاور كان أولها وضع الطرف الآخر في قالب أو إطار «الإرهابي» ، وهو ما تم عبر تصوير الحرب على غزة بأنها حرب على الإرهاب، وأن حماس هي داعش جديدة في الشرق الأوسط، ولعل ذلك كان واضحًا في السردية الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية مثلما برزت في توصيف رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» عناصر حماس بكونها «أسوأ من تنظيم الدولة» ، وذلك على ضوء لقائه بالرئيس الأمريكي جو بايدن في الثامن عشر من أكتوبر 2023، مع التأكيد في أكثر من خطاب على ضرورة تكاتف العالم من أجل القضاء على الإرهاب.

تقابلت تلك الرواية مع التوصيف الأمريكي لعملية «طوفان الأقصى» إذ إن الرئيس «بايدن» صرح: «لقد أشعرتنا أحداث 11 سبتمبر بالغضب في الولايات المتحدة، وبينما سعينا لتحقيق العدالة، وحصلنا عليها، ارتكبنا أخطاء أيضًا»

ولعل دوافع التوظيف الإسرائيلي لهذا الربط يكمن في رغبة إسرائيل في حشد الرأي العام الغربي واستخدامه كحلقة ضاغطة على الأنظمة الحاكمة لدعم تحركات وسياسات إسرائيل العسكرية المتبعة في فلسطين، وذلك لما لمفهوم «الحرب على الإرهاب» من انعكاسات راسخة لدى المواطن الغربي، حيث يتم استحضار الخطر الذي عاشه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومع تلك المقاربة تتوفر في عقله الباطن حجة أخلاقية مُبررة للحرب على غزة، وتجعله يتجاهل ما يحدث من جرائم حرب واستهداف للمدنيين وكأنها أحداث جانبية تقع بالخطأ

إن تجذير وربط المقاومة بفكرة الإرهاب يُتيح معه بالضرورة توظيف القوة العسكرية تجاه تلك الحركات، ويكون هذا التوظيف مُبررًا ومقبولًا في أذهان الرأي العام العالمي، وهكذا وعبر تصوير الفلسطينيين والعرب بكونهم مجموعة من «الهمج والإرهابيين» عبر كافة الوسائل الإعلامية منذ إعلان قيام الدولة الإسرائيلية 1948 وحتى الآن، أصبح من الصعب جدًا تعاطف المواطن الغربي مع قتل كل تلك الأعداد من المدنيين لما ترسخ في عقله من صورة عن أن كل تلك الجثث والأشلاء التي يراها هي جثث لإرهابيين

واتصالًا بالسابق، فإن استخدام إطار الحرب على الإرهاب له أهمية كبيرة أيضًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في سبيل شرعنة وتبرير ما تتخذه من سياسات تجاه التصعيد العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين، مثلما هو الحال بالنسبة لتحرك القطع العسكرية الخاصة بها باتجاه الشرق الأوسط، علاوة على أن هذا الأمر يوفر غطاءً هامًا لتبرير تبني الكونجرس الأمريكي قوانين تقضي بتوفير مليارات الدولارات دعمًا لحكومة الاحتلال، وتبرير ما يتم استقطاعه من أموال الشعب الأمريكي أمام الرأي العام الداخلي.

وانطلاقًا من إدراك الغرب لأهمية استخدام سلاح الرأي العام وخلق «سرديات للحرب» لإيجاد مظلة شرعية لتحركاتها العسكرية المضادة لحقوق الشعوب، وتبرير أخلاقي لما يقومون به من مجازر وانتهاكات على الساحة الدولية وتقديمها على كونها «حروبًا شرعية» منعًا للصدام مع شعوب دولهم، فقبل 20 عامًا استخدمت الولايات المتحدة الادعاءات نفسها تحت عنوان «الحرب على الإرهاب» أيضًا لتبرر غزوها للعراق وقيامها بالتدخل العسكري في كثير من الدول خارج أراضيها مثلما حدث في أفغانستان، وقد استطاعت السردية الأمريكية الترسيخ في كلتا الحالتين لبقاء القوات الأمريكية في عمليات عسكرية وشرعنة ما هو غير شرعي عن طريق وضع مزاعم ومبررات أخلاقية كنشر الديمقراطية في دول تعاني من الرجعية والتخلف، مع التأكيد على أن ما تقوم به هو «دفاع عن النفس» أو «حرب وقائية» مشروعة

وتفعيلًا لتلك الاستراتيجية فقد كرست الدول الغربية جميع أدواتها الرسمية وغير الرسمية حتى إنها أنتجت الدراما والأفلام التي تخدم هذه السردية لتدعيم مسار انخراطها في

وقد استطاعت السردية الأمريكية الترسيخ في كلتا الحالتين لبقاء القوات الأمريكية في عمليات عسكرية وشرعنة ما هو غير شرعي عن طريق وضع مزاعم ومبررات أخلاقية كنشر الديمقراطية في دول تعاني من الرجعية والتخلف

تلك الحروب، ورسمت بإحكام صورة الجندي الأمريكي «البطل والمنقذ» التي تعكس رواية الرجل الأبيض المتوغلة في الثقافة الأمريكية والذي يقع على عاتقه مسئولية نشر التحضر والديمقراطية والحرية في دول العالم الثالث. وهو ما يأتي بالتوازي مع التجاهل التام لما قامت به القوات الأمريكية من جرائم مثلما حدث على سبيل المثال وليس الحصر في سجن أبو غريب.

وبالرغم مما نتج عن تلك السياسات من تفكيك لمؤسسات الدولة العراقية وتحولها معقلًا لكثير من الجماعات الإرهابية وتركها في حالة هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية، مثلما هو الحال بالنسبة لأفغانستان وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منها بعد أن سلمت زمام الحُكم في البلاد لجماعات ادعت أنها تحاربها على مدار عقدين من الزمان، انتهت كلتا الحالتين دون حساب للولايات المتحدة الأمريكية، مع الاكتفاء بمجرد الاعتذار لأن ما ارتكبوه كان مجرد خطأ

وإسقاطًا على الحالة الفلسطينية، فإن ما يحدث الآن ليس المرة الأولى، ولكنها ربما المرة الأكثر وضوحًا، التي تستخدم فيها المنصات الإعلامية سرديات تضليلية أو منحازة بعيدة عن كل قواعد المهنية والموضوعية للإعلام في سبيل تحقيق أهداف ما للجهات الممولة أو في سبيل خدمة السياسة الخارجية لدولها، والهروب من المحاسبة والتغطية على ما تقوم به إسرائيل من جرائم والتي تصفه بأنه «حرب على الإرهاب» لتأتي الحكومة الإسرائيلية وتقول بعد سنوات إن ما حدث كان مجرد خطأ، أو أن تلقي اللوم على الطرف الآخر بأنه كان السبب في قتل المدنيين مثلما تفعل الآن بقولها إن حماس هي من تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وهو أمر مُتبع تاريخيًا من قبل السيكوباتية الإسرائيلية بأن الضحية هي من أجبرهم على قتلها، وهو ما يسهل قراءته بالنظر إلى تصريحات جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية حين قالت: «يمكننا أن نسامح العرب على قتلهم أطفالنا، ولكن لا يمكننا أن نصفح عنهم لإجبارهم إيانا على قتل أطفالهم»

• تكتيك استعادة التاريخ النازي وهندسة الصراع:

لقد تجلى في الرواية الإسرائيلية حالة الربط بين حماس والنازية، حيث عملت الماكينات الإعلامية على تقديم حماس على كونها النازية الجديدة، وهو الإطار الثاني في سردية الحرب الإسرائيلية الممنهجة

على قطاع غزة، وقد برز ذلك بصورة واضحة في خطاب بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال لقائه المستشار الألماني «شولتس» في السابع عشر من أكتوبر 2023، عندما قال: «إن حماس هي النازية الجديدة» ، وتوظيف الرمزية في المحافل الدولية والذي برز بصورة واضحة بارتداء «الوفد اليهودي» وعلى رأسه «جلعاد إردان» السفير الإسرائيلي خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي «نجمة داود الصفراء» التي كانت تفرض عليهم أثناء الحقبة النازية لتمييزيهم عن المسيحيين اعتراضًا على عدم إدانة المجلس لحماس، قائلًا: «لذلك سأذكركم من اليوم فصاعدًا، في كل مرة ستنظرون فيها إليّ، ستتذكرون ما يعنيه أن تبقوا صامتين في وجه الشر»

وبالنظر لهذا السياق، نجد أن استخدام لفظ نازي يعمل على جانبيين أساسيين، فهو من ناحية يذكر الشعوب الغربية خاصة الشعوب الأوروبية بما تعرض له اليهود من محارق واضطهاد لعقود في دولهم، وما يمثله ذلك من مظلومية يمكن استخدامها لكسب تعاطف تلك الشعوب. وعلى جانب آخر، فهو يمثل أحد أنواع الابتزاز السياسي لحكومات تلك الدول، وأنه في حالة عدم تقديم الدعم لإسرائيل فسيكون ذلك بمثابة استمرار في سياسة النازية التي لطالما عانى منها اليهود

على سياق آخر، فقد دمجت الرواية الإسرائيلية بين حركة حماس والنازية من خلال نشر صفحة رئيس الوزراء الإسرائيلي صورًا زعمت أنها لجثة طفل محروق نتيجة لهجوم على المدنيين الإسرائيليين، وأنه تم عرض هذه الصور على وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن». تلك الصورة التي تم الكشف أنها صورة مزيفة باستخدام الذكاء الاصطناعي وأنها في الأصل صورة

لكلب صغير يتلقى العلاج مثلما تم الكشف أيضًا عن زيف وكذب الرواية المتداولة حول الأطفال مقطوعي الرأس التي استخدمها الرئيس الأمريكي للتصريح بأنه «من المهم للأمريكيين أن يروا ما حدث.. لم أعتقد قط أنني سأرى صور إرهابيين وهم يقطعون رؤوس الأطفال» حتى بعد نفيها.

وهكذا تقدم إسرائيل بكل ما لديها من تقدم عسكري وتكنولوجي واقتصادي نفسها للعالم على أنها تواجه خطرًا وجوديًا من مجموعة تتكون من بضعة آلاف. ولكن ما يثير التساؤل هنا حقًا والذي يجب أن يسأله الرأي العام الإسرائيلي لرئيس وزرائه بنيامين نتنياهو حول دعمه لأولئك الذين يصفهم اليوم بالإرهابيين والنازيين. فقد قدم لهم الدعم لسنوات تحت حجة إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة، وهي سياسة استمر فيها نتنياهو برغم اعتراض عدد من المسئولين الإسرائيليين ومن ضمنهم وزير الدفاع «أفيجدور ليبرمان» الذي كان قد قدم استقالته من الوزارة احتجاجًا على تلك السياسة، واصفًا ذلك بـ» أنها المرة الأولى التي تمول فيها إسرائيل «الإرهاب» ضد نفسها»

• سياسات الاجتزاء والمظلة الآمنة:

هناك مسار آخر في السردية الإسرائيلية للحرب يتمثل في استخدام الانتقائية والجزئية، ويتجلى ذلك في عدة أمور. الأول هو تصوير ما يحدث بأن الحرب على حماس فقط وليس على الشعب الفلسطيني ككل، بالرغم من أن العمليات العسكرية الإسرائيلية امتدت لتشمل ضرب البنية التحتية في قطاع غزة والضفة الغربية مثلما هو الحال بالنسبة للقبض على الرهائن وعمليات استهداف لبلدة «أبو ديس» ، والهجمات العسكرية في «نابلس»

الأمر الثاني، هو تسليط الضوء على أجزاء بعينها من الرواية وتجاهل أجزاء أخرى مثل التركيز على استهداف حماس للمدنيين الإسرائيليين مع التجاهل التام لما يحدث على الجانب الآخر من عقاب جماعي وتهجير قسري للشعب الفلسطيني، وما يتم انتهاجه من حصار شامل وقطع إمدادات الغذاء والماء، فضلًا عن تجاهل وضع المستشفيات والمدارس كأهداف عسكرية، وغيرها من التكتيكات العسكرية التي تتنافى مع كافة الأعراف والقوانين الدولية المنظمة للحروب والصراعات

وهكذا بات يُطلب من كل مسئول فلسطيني أو سياسي مُناصر للقضية الفلسطينية أن يبدأ حديثه قبل أي شيء بإدانة حماس في الوقت الذي لا يُطالَب فيه الجانب الإسرائيلي ومؤيدوه بتقديم أي إدانة لأنفسهم أيضًا بالرغم من أن الجريمة واحدة

وتتمثل النقطة الثالثة في سعي إسرائيل لإقناع الرأي العام العالمي بأن التهجير القسري الذي ترتكبه في حق الفلسطينيين هو عملية إخلاء «مؤقتة» للقطاع في حربها على الإرهاب، وأن بإمكانهم العودة بمجرد القضاء على حماس حسب مزاعمها. وهذه الرواية تفتقر إلى ثلاث حقائق، الأولى هي أن في حالة دخول جيش نظامي في حرب شوارع وحروب الغوريلا، فإن ذلك يتطلب سنوات وأحيانًا عقودًا لإنهاء مثل تلك الحروب التي يصعب أن ينتصر فيها جيش نظامي، ولعل حرب الولايات المتحدة في أفغانستان هي خير شاهد على ذلك، وهو ما يعني أن إسرائيل تطالب شعبًا كاملًا بترك أرضه لمدة

مجهولة من الزمن، بل وتطالب أيضًا دولًا أخرى بتحمل تلك الفاتورة. والحقيقة الثانية أنها تتجاهل كل الحقائق التاريخية التي تقول إن أولئك الذين تركوا الأراضي الفلسطينية منذ النكبة وحتى الآن لم يستطيعوا العودة لوطنهم مرة أخرى، وأن كل ما تبقى لهم هي مفاتيح العودة لديار لم تعد موجودة الآن، حيث تم استبدالها على الأرض بمستوطنات الاحتلال. والحقيقة الثالثة هي أن مشروع تهجير الفلسطينيين هو مخطط تاريخي وليس بفكرة جديدة. والآن تريد إسرائيل ترحيل من تبقى منهم خارج أرضهم لتصبح بذلك كل الأراضي الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية، ويتم إنهاء القضية بشكل تام وإلى الأبد

• أيديولوجيا الصراع وصفرية المعادلة:

تستهدف دوائر صنع القرار الغربي توظيف الأيديولوجيا ودمج البعد الثقافي والديني في خضم عسكرة الصراع، وهذا ناتج بصورة رئيسية عن سياق أكبر يتجلى في نظرية صدام الحضارات التي رسخها المفكرون الغربيون وفي مقدمتهم المفكر الأمريكي «صموئيل هنتنجتون» ، لخلق حالة صدام وصراع مستمرة بين الدول العربية والدول الغربية، فالخلفية السياسية والثقافية هي المورد الذي يستمد منه الإعلام الغربي المادة الخام لخلق الواقع الحالي.

إن ذلك الأمر يُعد بمثابة بعد آخر تعتمد عليه إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة في خطابها الإعلامي. وفي هذا السياق، يتم تأطير الحرب في غزة على كونها صراع «التحضر» ضد «التخلف والارهاب» ، فدائمًا ما سعت إسرائيل بدعم أمريكي لخلق علامة وطنية لإسرائيل على أنها الدولة «الديمقراطية والمتحضرة» ثقافيًا في نطاق إقليمي لا يعرف عن الديمقراطية شيئًا، واعتبار دول الشرق الأوسط –عدا إسرائيل– بمثابة دول رجعية ذات شعوب بربرية تحتاج لمن يُعلمها التحضر والديمقراطية

وما يؤشر على هذا الطرح، التصريحات التي أطلقها الرئيس «بايدن» والتي تضمنت تلك المعاني، مثل قوله: «أنا هنا لأقول لكم إن الإرهابيين لن ينتصروا، وإن الحرية ستنتصر» ، وعندما قال أيضًا: «» أنتم دولة يهودية، ولكنكم دولة ديمقراطية أيضًا. ومثل الولايات المتحدة، فإنكم لا تعيشون وفق قواعد الإرهابيين، بل تعيشون في ظل سيادة

القانون، وحتى عندما تندلع الصراعات فإنكم تعيشون وفق قوانين الحروب» . فضلًا عن تصوير وزير الدفاع الإسرائيلي للفلسطينيين بأنهم «حيوانات بشرية» وتجريدهم من إنسانيتهم، بهدف شرعنة الإبادة للدرجة التي عانت دول ومنظمات دولية كمصر والأمم المتحدة في رحلتها لإقناع العالم بضرورة دخول المساعدات الإنسانية للقطاع في مشهد تحول فيه التفاوض التاريخي على الأرض المحتلة إلى تفاوض على الحق في الحياة من الأساس

الاستراتيجية المضادة ومعادلة التوازن

> تشهده الضفة الغربية والقدس من عمليات موازية تتضمن مداهمة واقتحام المدن والقرى وأسر للفلسطينيين الذين تجاوز عددهم 2000 أسير من بينهم نساء وفق «نادي الأسير الفلسطيني»

في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة تدفق المعلومات والبيانات المستندة على الرواية والسردية الإسرائيلية وإعادة إنتاجها وصياغتها بصورة تستجيب مع الممارسات الإسرائيلية الراهنة وبنك أهدافها حيال فلسطين، جاءت استراتيجية أخرى تحاول التصدي للسردية الإسرائيلية السائدة بما يُعزز من توازن الإعلام النفسي وتكسر النهج التاريخي وتُعيد صياغة التاريخ بالمتغيرات الحالية، بل وتُمثل حاجزًا لعدم السيطرة الإعلامية من طرف بعينه ومن ثم الالتفاف حول الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني

هنا جاء الحديث عن سردية –من أطراف عربية وغير عربية- ترفض التعامل المزدوج مع الإنسان، وترفض التجاوز عن معاناة الشعب الفلسطيني، وتؤكد على ضرورة وجود حل سياسي للأزمة الحالية من

جانب، وللقضية الفلسطينية ككل من جانب آخر بناءً على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما أكدت على أهمية فرز وتفكيك كل ما يقال وتبيان الحقائق وترسيخها من أجل تحقيق سلام عادل ومستدام في المنطقة يكون حافظًا للحقوق العربية. وفي ضوء ذلك، قامت السردية المضادة للرواية الإسرائيلية على عدة آليات يمكن توضيحها في الآتي:

• استكمال الصورة ورفض التعامل المزدوج مع الإنسان

تزامنًا مع سعي السردية الإسرائيلية -أحادية المنظور- لتسويق المظلومية والترهيب الذي يتعرض له الشعب الإسرائيلي بالتركيز على ما يسقط من المدنيين الإسرائيليين، تعالت أصوات تنادي بإعلاء قيم الإنسانية، وأن هناك على الضفة الأخرى من الرواية الإسرائيلية آلاف المدنيين الذين سقطوا إثر العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة. حيث سقط أكثر من 4800 طفل، وما يزيد على 3000 امرأة من أصل ما يتخطى 11000 مدني، و28000 مصاب، و2700 مفقود بينهم 1500 طفل. إلى جانب تسليط الضوء على ما تشهده الضفة الغربية والقدس من عمليات موازية تتضمن مداهمة واقتحام المدن والقرى وأسر للفلسطينيين الذين تجاوز عددهم 2000 أسير من بينهم نساء وفق «نادي الأسير الفلسطيني»

علاوة على الاستناد للمرتكزات الرئيسية الحاكمة لكافة دول العالم والمتمثلة في القانون الدولي والمواثيق العالمية، حيث ركزت الرواية على كشف الممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع كافة ما نص عليه القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، بل وتجاوز ذلك إلى حد صدور تهديدات من قبل مسئولين إسرائيليين باستخدام السلاح النووي ضد قطاع غزة، مثل تلك التي صدرت عن وزير التراث الإسرائيلي «عميحاي إلياهو» حين قال إن السلاح النووي أحد الخيارات لتحقيق هدف القضاء على حركة حماس، ويرى أنه لا يوجد هناك «أشخاص أبرياء» في القطاع. كما وجه عضو الكنيست السابق، موشيه فيجلين، على حسابه بمنصة «إكس» دعوة أخرى لاستخدام السلاح النووي ضد قطاع غزة، حيث نشر صورة لمدينة هيروشيما بعدما دمرتها القنبلة النووية الأمريكية عام 1945، وكتب: «كم كان عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في معركة هيروشيما؟»

وهذه السردية لم تخرج فقط من أطراف عربية (تقليديًا) داعمة للقضية الفلسطينية فحسب، بل تعالت أصوات أطراف أخرى غير عربية اعتراضًا على جرائم الحرب التي تتبناها إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية محاولة مخاطبة الضمير الإنساني العالمي وإيقاف تلك الإبادة الجماعية. وكانت إسبانيا إحدى تلك الدول، حيث سارعت وزيرة الحقوق الاجتماعية الإسبانية لاتهام حكومة إسرائيل بتنفيذ إبادة جماعية ممنهجة في غزة، وطالبت بمحاكمة نتنياهو بتهمه ارتكاب جرائم حرب، كما دخلت الخارجية الإسبانية في صدام مع سفارة إسرائيل في مدريد، إثر نشر الأخيرة معلومات مغلوطة متعلقة بالأوضاع في غزة، فضلًا عن سماح الحكومة بإطلاق مظاهرات حاشدة في مدريد تضامنًا مع فلسطين. وعلى صعيد آخر، تحركت بعض الدول مثل شيلي وكولومبيا وهندوراس لسحب سفرائها من إسرائيل اعتراضًا منها على تردي الأوضاع الإنسانية، وانتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي في قطاع غزة. فضلًا عن تحرك بعض الدول مثل بوليفيا لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب القصف الممنهج والمدمر الذي تنفذه على القطاع

وفي واقعة نادرة وغير نمطية جاءت تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة لتُمثل تحديًا مباشرًا وكاشفًا للحقائق والوقائع التي تتنافى مع السردية الإسرائيلية، حيث حاول أن ينقل للرأي العام العالمي مشهدًا آخر مختلفًا عن طريق إدانة العقاب الجماعي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني أكثر من مرة، كما وصف قطاع غزة بأنه أضحى «مقبرة أطفال» ، فضلًا عن تصريحاته التي نصت على «أن الشعب الفلسطيني يخضع لاحتلال خانق على مدى 56 عامًا» للدرجة التي أثارت غضب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، والذي دعا غوتيريش إلى الاستقالة، وقد قام بكتابة تغريدة على حسابه على منصة إكس، قال فيها إن الأمين العام للأمم المتحدة الذي «أبدى تفهمًا للإرهاب والقتل» لا يصلح لقيادة الأمم المتحدة، كما شكك في شرعية المنظمة ككل، وأنها أصبحت «وصمة عار على جبين الإنسانية»

• الحق الفلسطيني: رفض تصفية القضية وضرورة وجود حل جذري وعادل

تتصاعد وتيرة الممارسات الإسرائيلية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية في ظل وضع

خطة عسكرية غير مقصورة على ضرب حماس في قطاع غزة، بل امتدت لتشمل ممارسة نهج قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية داخل القطاع وخارجه، وتأتي السردية المضادة لتبرز أهمية النظر إلى الأسباب الجذرية للحرب الجارية، فهي حرب لم تبدأ يوم السابع من أكتوبر 2023، بل حرب امتدت على مدى ما تخطى 75 عامًا، وتؤكد أن التعامل الحالي المتعاون مع إسرائيل من قِبل بعض الدول يتنافى مع خصوصية القضية الفلسطينية، ويحول دون وجود سلام عادل ومستدام في الشرق الأوسط، ففلسطين هي لب الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره، فضلًا عما تمثله القضية من مرتكز لمفاهيم التحرر والاستقلال والنهوض لدى الوجود العربي

وفي هذا الإطار، يتم التأكيد على أهمية السعي الجاد والفعال نحو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وتعترف بحقه في إقامة دولته المستقلة وعلى حدود ما قبل 5 يونيو 1967 والتي تتضمن قرار رقم 181 وقرار رقم 242، فضلًا عن التأكيد على ضرورة الحيلولة دون تصفية القضية على حساب الأطراف العربية بما فيها مصر والأردن، وينادي بالتصدي لمحاولات «إهدار كفاح الشعب الفلسطيني، والشعوب العربية والإسلامية.. وجميع الأحرار في العالم على مدار 75 عامًا» كما قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كلمته في مؤتمر القاهرة للسلام

وتاريخيًا، كان الوعي السياسي والإدراك لمخططات الغرب وإسرائيل حاضرًا لدى صاحب أول مبادرة سلام في المنطقة، إذ إن الرئيس الأسبق محمد أنور السادات قال خلال زيارته التاريخية للكنيست الإسرائيلي: «إن السلام لن يكون اسمًا على مسمى، ما لم يكن قائمًا على العدالة، وليس على احتلال أرض الغير. ولا يساغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على

> **وفي هذا الإطار، يتم التأكيد على أهمية السعي الجاد والفعال نحو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تحفظ حقوق الشعب الفلسطين**

غيركم.. إن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره، وطالما بقيت معلقة دون حل، فإن النزاع سوف يتزايد ويتصاعد، ليبلغ أبعادًا جديدة. وبكل الصدق، أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإنه لخطأ جسيم، لا يعلم مداه أحد، أن نغمض الطرف عن تلك القضية، أو ننحيها جانبًا.. عليكم أن تتخلوا، نهائيًا، عن أحلام الغزو، وأن تتخلوا أيضًا، عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب.. إنَّ عليكم أن تستوعبوا جيدًا دروس المواجهة بيننا وبينكم، فلن يجديكم التوسع شيئًا»

ومنذ عقود وبالرغم من تأكيد بطل الحرب والسلام بتلك الكلمات على ضرورة حل القضية من أجل التوصل إلى سلام عادل ومستدام، ولكن من الواضح أن الطرف الآخر ما زال مصممًا على عدم استيعابها وما زال مُصرًا على تجاهل دروس وعِبر التاريخ

• استراتيجية تعرية التناقضات والتدارك المتلاحق

سعت هذه السردية لكشف الخلل البنيوي الذي يُعاني منه النظام الدولي القائم وما يعانيه من ازدواجية وتباين للمعايير، حيث التعامل المزدوج مع الإنسان واختلاف قيمة أرواح المدنيين والأبرياء بناءً على الجنس واللون. ولطالما كانت القضية الفلسطينية كاشفة لفشل هذا النظام في إرغام إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، مثل القرار رقم 181 والقرار 242، كما كانت كاشفة للتطبيق المزدوج لحق تقرير المصير، وعدم شمولية كافة البشر تحت مظلة حقوق الإنسان، وبذلك تعمد هذا الاتجاه إحراج الأنظمة الغربية أمام شعوبها وإبراز التجاوزات المتعمدة من جانب تلك الأنظمة التي تشدقت لعقود بحقوق الإنسان

ثمة هناك حالة خطاب من الأطراف الداعمة للقضية الفلسطينية التي سعت إلى تعرية البيانات الرسمية لسردية الطرف الآخر وما يتبناه من محاولات لنشر الكراهية وتزييف الماضي والحاضر. وكانت كلمات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لوزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن أحد أبرز الأمثلة على ذلك، رد الرئيس السيسي على وزير الخارجية الأمريكي وقوله إنه جاء للمنطقة كإنسان يهودي، حيث تضمن الرئيس السيسي أنه مواطن مصري نشأ في حي الجمالية جنبا إلى جنبًا مع اليهود في مصر، ولم يحدث أبدًا أنهم تعرضوا لأي شكل من أشكال القمع أو

الاستهداف، ولم يحدث في منطقتنا العربية والإسلامية استهداف اليهود في تاريخهم القديم والحديث، على عكس ما تعرضوا له من استهداف في أوروبا

كما سعى للتأكيد على أن التطرف بكل أشكاله أمر مرفوض وأن المعايير واحدة: « لماذا قتل السادات ولماذا قتل رابين؟، ومين اللي قتلهما؟ ورد قائلا: «المتطرفون» . فضلًا عن التأكيد على أن سقوط كل المدنيين أمر مدان حتى إنه أدان ما حدث يوم السابع من أكتوبر، ولكن مع توضيح الأسباب الجذرية لتلك الأعمال «تراكم حالات الغضب والكراهية على مدى أكثر من 40 سنة، ولا يوجد أفق لإيجاد حل للقضية الفلسطينية يعطي أملًا للفلسطينيين»

ارتدادات وانعكاسات حرب السرديات على الرأي العام العالمي

> تشهده الضفة الغربية والقدس من عمليات موازية تتضمن مداهمة واقتحام المدن والقرى وأسر للفلسطينيين الذين تجاوز عددهم 2000 أسير من بينهم نساء وفق «نادي الأسير الفلسطيني»

أنتجت تلك الحالة من ولوج البيانات والسرديات المتباينة والمتلاحقة والتي جسدت حالة حرب السرديات التي يعيشها العالم، مجموعة من التداعيات المتباينة على الجوانب المختلفة لخريطة الرأي العام العالمي. كان أبرز ما آلت إليه تلك الحرب الناعمة، أنه ومع فوارق القوة والإمكانيات للماكينات الإعلامية والأدوات المستخدمة من كلا الطرفين، إلا أنه من الملاحظ صمود وتصدي قدرة السردية المضادة للسردية الإسرائيلية والغربية المبررة لجرائم الحرب الإسرائيلية داخل فلسطين في أعقاب السابع من أكتوبر 2023 على عدة أصعدة. وهو أمر يختلف كثيرًا عن كافة محطات التصعيد السابقة، حيث استطاعت السردية المضادة التحول من طرفٍ متأثرٍ بمعادلة الحرب النفسية إلى فاعل مؤثر بها نسبيًا، وهو ما يمكن

التدليل عليه بمجموعة من المؤشرات تأتي كما يلي:

- **استمالة الغرب وتفاعل نشط للرأي العام العالمي:**

على عكس الموقف الرسمي لمعظم الدول الغربية، إلا أن الرأي العام في كثير من تلك الدول جاء مؤيدًا للموقف الفلسطيني. حيث كانت الجرائم الإسرائيلية والمجازر المرتكبة أقوى من سرديتهم المنقوصة عن الحرب الجارية للدرجة التي جعلت الرأي العام العالمي يتحرك في مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين في كثير من دول العالم وحتى في أكثر دول العالم انحيازًا لإسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أبدت تلك الجماهير رفضها التام لجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، وهو ما جاء مناقضًا للموقف الرسمي تلك الحكومات.

ففي بداية التصعيد العسكري على قطاع غزة، ونظرًا لاختراق إسرائيل المبكر للغرب والقدرة على تسويق سرديتها للحرب في المجتمعات الغربية بصورة مبكرة، كانت المشاركات الشعبية منعدمة خاصةً في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، واقتصر التأييد الشعبي على مستوى الدول العربية والإسلامية. وعلى جانب آخر، كان هناك التضييق الأمني الذي اتّبعته الدول الغربية تجاه الداعمين للقضية الفلسطينية تحت ذريعة التصدي لما تسميه تلك الأنظمة بـ» معاداة السامية» حتى وإن كان المشاركون في تلك المظاهرات هم أنفسهم يهود

ولكن مع تطور مراحل التصعيد العسكري وارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين إلى جانب استهداف البنية التحتية الفلسطينية فيما يعرف بـ» سياسة الأرض المحروقة» واستهداف المستشفيات على وجه الخصوص، إلى جانب تحرك السردية المضادة على أصعدة مختلفة منها استخدام منصات التواصل الاجتماعي كإعلام بديل محاولة نقل ما يجري على الأرض، شهدت المجتمعات الغربية تحركات واسعة وخروج مئات الآلاف من المعارضين لسياسات الدعم غير المشروط لإسرائيل وعملياتها العسكرية ضد فلسطين. وهذا المسار برز بصورة كبيرة في التظاهرات الشعبية التي باتت شبه أسبوعية، مثلما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول الأوروبية وعلى رأسها إسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والنمسا، وأسكتلندا، والسويد.

ففي بريطانيا حاصرت مظاهرات متضامنة مع فلسطين البرلمان البريطاني، كما شهدت مظاهرات أخرى بها ما يزيد على 100 ألف شخص يوم 11/11 منادين بوقف فوري لإطلاق النار، ولعل رمزية هذا التاريخ في أنه في ذات اليوم منذ 105 أعوام (أي في عام 1918) تم وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الأولى

وفي السويد، تحركت العديد من المظاهرات المتضامنة مع الفلسطينيين والرافضة للقصف الإسرائيلي لغزة، والتي أعادت إحياء أغنية «تحيا فلسطين أو تعيش فلسطين» لفرقة «الكوفية» السويدية، والتي انتشرت بشكل واسع وسط الاحتجاجات المطالبة بإنهاء القصف الإسرائيلي لغزة حول العالم وفي دول عدة منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وانتشرت بشكل واسع على منصات التواصل الاجتماعي

حتى في الولايات المتحدة الأمريكية – الدولة الأكثر انحيازًا لإسرائيل– شهدت ساحة الحرية واحدة من أكبر التظاهرات الشعبية للتنديد بالسياسة الإسرائيلية وبسياسات واشنطن الداعمة –بشكل غير مشروط– مع المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، وهو ما جاء عقب تمرير مجلس النواب الأمريكي قانونًا يقضي بنقل مزيد من الأسلحة وتقديم المساعدات إلى إسرائيل في الرابع من نوفمبر 2023. وكان قبل ذلك تظاهرات داخل الكونجرس الأمريكي من قِبل الصوت اليهودي من أجل السلام، والتي جاءت هي أيضًا رافضة للممارسات الإسرائيلية، حيث أكدوا أنهم كيهود رافضون ما ترتكبه إسرائيل من جرائم تحت ستار اليهودية، وأكدوا أيضًا عدم تأييدهم للصهيونية. وقد خرجوا بشعارات مثل «ليس باسمنا» و» الحرية لفلسطين» «واليهود يقولون أوقفوا إطلاق النار الآن» .

وفي مشهد مخالف لما تدعيه الولايات المتحدة من احترام لحرية التعبير، أفاد بيان لشرطة الكابيتول: «حذرنا المتظاهرين بالتوقف عن التظاهر، وعندما لم يمتثلوا بدأنا في اعتقالهم» . والذي أضاف أن المعلومات الأولية تظهر اعتقال نحو 300 شخص، بينهم ثلاثة أشخاص بتهمة الاعتداء على ضابط شرطة. يأتي كل ذلك انعكاسًا لحالة التضارب والانقسام داخل الشارع الأمريكي حول الأحداث الجارية، وما يمثله ذلك من ضغوطات على صانع القرار الأمريكي

• تراجع شعبية الحكومات المنحازة لإسرائيل وتغيير المسار

كنتيجة حتمية فقد كان هذا الضغط الشعبي عاملًا هامًا للضغط على الأنظمة السياسية للدول التي تبنت نهج الدعم غير المشروط سياسيًا وإعلاميًا وعسكريًا ولوجستيًا واستخباراتيًا لإسرائيل، وساهم في إحداث تغييرين أساسيين؛ الأول هو تراجع شعبية الحكومات المؤيدة كليًا لإسرائيل، والثاني هو التأثير على تلك الحكومات لتغيير وتيرة النبرة المستخدمة المؤيدة تمامًا لإسرائيل عن تلك المتبعة في بداية الأزمة

وفي مقدمة تلك الدول تأتي الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد الداعم الأول والرئيسي لتل أبيب، حيث أظهرت استطلاعات للرأي في الولايات المتحدة الأمريكية تراجع شعبية الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجرته رويترز/ إبسوس تراجع شعبية «بايدن» إلى أدنى مستوياتها، كما أنها تراجعت بصورة كبيرة بين الأمريكيين العرب إلى نحو 17% بعد أن كانت 59% خلال عام 2020. وفي استطلاع آخر أجرته مؤسسة جالوب، أظهرت نتائجه وجود حالة من الرفض داخل الحزب الديمقراطي لسياسة بايدن تجاه إسرائيل، وتراجعت نسب التأييد داخل الحزب لبايدن إلى 75% وهو ما يمثل تراجع 11 نقطة عن الشهر الماضي. وفي مؤشر آخر لقياس شعبية «بايدن» فقد أظهر استطلاع «جالوب» في أكتوبر 2023 تراجع هذه الشعبية أربع نقاط لتعادل مستوى قياسيًا منخفضًا بلغ 37%، مدفوعًا بتراجعه بين الديمقراطيين، كما تخلف أيضًا بأربع نقاط بين المستقلين (35%) وظلت شعبيته بين الجمهوريين ثابتة عند 5%.

كما ظهر خلاف بين الرئيس «بايدن» وبعض المشرعين في ضوء امتناعه عن توجيه انتقاد لإسرائيل علنًا بشأن مقتل المدنيين في بداية الأزمة، حيث دعا عشرات الديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي طرفي الصراع لوقف إطلاق النار قبل إقدام «بايدن» على تلك الخطوة. كما وجه ما يتخطى 500 عضو في مجموعة «خريجو بايدن» خطابًا للرئيس الأمريكي يطالبون فيه بوقف التصعيد وإعادة تقييم المساعدات الدفاعية لإسرائيل. فضلًا عن اعتراف أنتوني بلينكن بوجود انشقاق داخل وزارة الخارجية الأمريكية حول التعامل الأمريكي مع الأحداث الجارية. وهو ما يأتي إلى جانب تحرك منظمة الحقوق المدنية الأمريكية «مركز الحقوق الدستورية» برفع دعوى قضائية ضد الرئيس الأمريكي

جـو بايـدن، ووزيـر الدفـاع لويـد أوسـتن، ووزيـر الخارجية أنتوني بلينكن أمام محكمة فيدرالية في مدينة سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، بتهمة «فشلهم في منع الإبادة الجماعية». حيث أشارت الدعوى إلى أنه على الرغم من الأدلة المتصاعدة حول أن السياسات الإسرائيلية موجهة لإلحاق ضرر جماعي بالسكان الفلسطينيين في غزة، إلا أن الولايات المتحدة فشلت في القيام بواجبها لمنع تلك الإبادة، بل وعارضت وقف إطلاق النار ورفع الحصار، حتى إنها استخدمت حق الفيتو ضد تدابير الأمم المتحدة التي تدعو إلى وقف إطلاق النار، فضلًا عن النهج المتبع بتمويل وتسليح وتأييد حملة القصف الإسرائيلية الجماعية والمدمرة والحصار الكامل للفلسطينيين في غزة، وهو ما يعني أنها لم تفشل في منع الإبادة الجماعية فحسب، بل إنها تواطأت معها ودعمتها أيضًا

هكذا ومع تفاقم حدة التظاهرات الشعبية واحتدام صوت الجناح المعارض للدعم المطلق لإسرائيل داخل الحزب الديمقراطي إلى جانب غضب أوساط اليسار، وانتشار الاحتجاج بين المسلمين واللاتينيين والأفارقة (هي الفئات التي يعول الحزب الديمقراطي عليها للفوز في الانتخابات الرئاسية)، وما لذلك من تأثيرات على الاستحقاق الرئاسي المقبل، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله وتأثيراته على الخطاب السياسي للولايات المتحدة بشكل ملحوظ حيث شهد الخطاب تراجعًا نسبيًا عن لهجة التصعيد، مع تقلص مساحة الدعم الإعلامي، إلى جانب الانفتاح المرن على فلسطين من خلال المساعدات الإنسانية والدفع في مسار تطبيق هدنة إنسانية، بعد أن كانت تقول إن الوقت غير مناسب للمطالبة بوقف إطلاق النار، وأخيرًا التعويل على فكرة حل الدولتين كوسيلة مُثلى لإنهاء الصراع، وهو ما يمثل عدولًا عن سياق تصفية القضية الذي كان بارزًا منذ بدء الهجمات العسكرية الإسرائيلية. وحتى مع هذا العدول ما زال الضغط الشعبي

والمؤسسي متصاعدًا فالجهود المبذولة ما زالت غير كافية، مع التأكيد على ضرورة الدفع بوقف إطلاق للنار. فعلى سبيل المثال، دعت كوري بوش عضو الكونجرس الأمريكي إلى وقف إطلاق نار تام بدلًا من هدنة إنسانية في قطاع غزة

وعلى الصعيد الفرنسي أيضًا، تغير الموقف الرسمي نسبيًا مدفوعًا بالضغط الشعبي وأحزاب اليسار على الحكومة الفرنسية، إلى جانب الغضب الدبلوماسي الذي أشارت إليه صحيفة «لوفيجارو» ، حيث اعتبر بعض الدبلوماسيين الفرنسيين أن نهج ماكرون المنحاز لإسرائيل هو عدول عن الموقف المحايد المتبع تاريخيًا من قبل فرنسا. وقد انعكست كل تلك الانتفاضات الشعبية والمؤسساتية على الخطاب السياسي للإدارة الفرنسية، فبعدما كان ينادي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتشكيل تحالف دولي لمساعدة إسرائيل على غرار التحالف الدولي للحرب على داعش، بات ينادي بتحالف إنساني من أجل غزة. فضلًا عن التغيير الذي حدث باقتران «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس» بالقانون الدولي بعد أن كان يقال إنه حق مطلق. كما تحدث ماكرون أيضًا عن ضرورة العمل من أجل التوصل لوقف إطلاق النار في افتتاح المؤتمر الإنساني حول غزة، فضلًا عن تصريحاته حول عدم وجود مبرر لقتل الأطفال والنساء وكبار السن في غزة

• إعادة تدوير القضية على المستوى العربي

إن أكبر هزيمة لإسرائيل بعد انتهاء الحرب الحالية هو خلق جيل جديد يعي جيدًا ما ارتكبه الاحتلال من جرائم، جيل أعاد ترسيخ معاني النضال، حيث خُلق وعي قومي لدى المواطن العربي وجعله يدرك أن الخطر الصهيوني ليس موجهًا ضد الشعب الفلسطيني فحسب، بل هو تهديد للأمة بأكملها، وهو ما لم تدرك إسرائيل أبعاده بَعد. كما أن تأطير إسرائيل لصفرية الصراع بدأ يترسخ في ذهن المواطن العربي، وبدأ ينعكس ذلك المنظور على المستوى الجمعي، حيث لم يعد الصراع فقط مقصورًا على فلسطين، بل من أجل بقاء الإنسان العربي، وإذا لم تتوقف إسرائيل عن تلك الجرائم فستؤكد للشعب العربي أنه لم يعد صراعًا حدوديًا، بل صراعًا وجوديًا ذا نهاية صفرية حتمية

وعلى الرغم من قدرة إسرائيل على التأثير على جزء من خريطة الرأي العام العالمي،

إلا أن إسرائيل نسيت أنها جغرافيًا تقع في منطقة بها ما يزيد على 400 مليون عربي أصبحت في نظرهم تهديدًا لأمنهم واستقرارهم، وهو ما ستعاني منه لعقود قادمة، فطالما سعت إسرائيل على مدار عقود للتأثير في الرأي العام العربي وتبنت العديد من الاستراتيجيات مستهدفةً بذلك الأجيال الناشئة حديثًا التي لم تعايش نكبة 1948 ولا العدوان الثلاثي ونكسة 1969 ولا أكتوبر 1973 ولا انتفاضات غزة وغيرها من أشكال المواجهة بين العرب وإسرائيل

وأيضًا على الرغم من مساعي إسرائيل لطمس القضية عبر إيجاد أجيال لا تولي اهتمامًا بهذه القضية وتوظيف كافة أشكال القوة الناعمة وتقديم نفسها لتلك الأجيال على أنها جارة محبة للسلام من خلال فتح قنوات تواصل مع الرأي العام العربي وإعادة صياغة العلامة الوطنية الخاصة بها والترويج لوجهة النظر الإسرائيلية تجاه الأحداث والقضايا المختلفة. وهو ما تضمن إنشاء حسابات لها باللغة العربية على منصات التواصل الاجتماعي وتطعيم البيانات بآيات من القرآن الكريم (كما هو الحال بالنسبة لصفحة أفغاي أدرعي)، بهدف إبراز أي شكل من أشكال التقارب أو التشابه بين العقيدتين الإسلامية واليهودية، متناسية أن اختلاف العرب مع إسرائيل ليس اختلافًا دينيًا، ولكنه بني على أساس اغتصاب أرض

لقد أبرزت الشعوب العربية غضبها مما ترتكبه قوات الاحتلال من جرائم حرب إما عن طريق استخدام سلاح المقاطعة غضبًا ضد الشركات الغربية لما أظهرته من دعم للجيش الإسرائيلي، وإما عن طريق الخروج في مظاهرات داعمة لفلسطين ورافضة لتصفية القضية. وقد أخذ الشباب العربي المؤثر على عاتقه مسئولية نقل صورة ما يحدث على الأراضي الفلسطينية للعالم عن طريق استخدام وسائل الإعلام البديل (وسائل التواصل الاجتماعي) برغم ما يلاقونه من تحجيم لأنشطتهم الخاصة بهذا الشأن من قبل مالكي هذه المنصات

والحال أنه لم تخسر إسرائيل وحدها الرأي العام العربي والإسلامي، فالغرب أيضًا بات منبوذًا من الشريحة العظمى من هذه الشعوب بسبب تعرية الوجه القبيح للأنظمة الغربية وازدواجية معاييرها تجاه ما تتشدق به من معانٍ حول حقوق الإنسان وغيرها، وهناك توجه للتحول لكل ما هو وطني، والبعد عن كل ما يتعلق بتلك الأنظمة المنحازة. وبذلك

خسر الغرب جزءًا كبيرًا من المجهود الذي بذله على مدار العقود الماضية والذي سعى من خلاله لكسب قلوب وعقول العامة

• الرفض الشعبي وتصدع «اتفاقات إبراهام»

ولعل الرأي العام العربي الذي أصبح متحفزًا للجانب الإسرائيلي وغطرسته بات يمثل أبرز العوائق لمحاولات التطبيع الجارية حتى وإن حدثت على المستوى الرسمي فهي لن تحقق النتائج المأمولة منها. ففي ظل الرفض القاطع من جانب الشعوب العربية بمن فيهم الفلسطينيون لما يحدث الآن، فسيعني بالضرورة أن أي طريق للسلام دون الفلسطينيين سيكون سرابًا، حيث ستتكرر المواجهات وتتصاعد على مختلف الأصعدة ويتعرقل السلام ومساراته. وفي ظل تحرك شرائح من الرأي العام العربي والتي تلوم حكوماتها لعدم التحرك عسكريًا للدفاع عن فلسطين سيكون من الصعب جدًا إقناعهم بأي محاولات لإقامة علاقات طبيعية معها

فلعل ما يحدث الآن يُثبت خطأ الاعتقاد الإسرائيلي والأمريكي بأنه يمكن أن يكون هناك مسار يقر السلام المستدام في المنطقة دون حل الدلتين. فلطالما سعت إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الصراع القائم، وإيجاد حل لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط بعيدًا عن حل للقضية الفلسطينية يكون مبنيًا على أسس اقتصادية تؤدي لدمج إسرائيل في المنطقة عن طريق خلق إطار اقتصادي تعاوني وما يتضمنه ذلك من مشاريع بنية تحتية وخلافه. وعبر التاريخ حدث كثير من المحاولات باختلاف أسمائها ما بين الشرق الأوسط الكبير وصفقة القرن ومعاهدات إبراهام مفترضين أن هذا التعاون سيؤدى إلى إقرار السلام ووأد القضية ككل

وبخلاف ما يعتقد شمعون بيريز وأوباما وترامب وغيرهم ممن يؤيد هذا النهج الذي يرى أن التعاون السياسي والاقتصادي كفيلان بتحقيق أمن إسرائيل، جاءت الأوضاع الحالية لتثبت أن أي محاولات لإقرار السلام دون الفلسطينيين سيكون مصيره الحتمي هو الفناء. ولعل أحد أبرز شواهد التصدع الذي بدأ يظهر لمسار اتفاقيات «أبراهام» ، أن بعض تلك الدول ممن انخرط في هذا الاتفاق ومن بينها البحرين كانت قد أعلنت في الثالث من نوفمبر 2023 عزمها إعادة تقييم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل، مع تعليق رحلاتها

لقد أبرزت الشعوب العربية غضبها مما ترتكبه قوات الاحتلال من جرائم حرب إما عن طريق استخدام سلاح المقاطعة غضبًا ضد الشركات الغربية لما أظهرته من دعم للجيش الإسرائيلي

الجوية إلى تل أبيب، فضلًا عن عودة السفير الإسرائيلي في البحرين إلى بلاده. وهو ما يأتي إلى جانب تعليق المملكة العربية السعودية مسار التفاوض بشأن التطبيع مع إسرائيل.

وكان ذلك واضحًا منذ عقود، فقد أخبرهم السادات في زيارته للكنيست: «إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل. ليس هذا واردًا في سياسة مصر. فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل. وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل، فإنه لن يُقِيم السلام الدائم، العادل، في المنطقة كلها. بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإنَ ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم، العادل، الذي يلح العالم كله اليوم عليه»

• ختامًا

في ظل ما يشهده العالم من عولمة ثقافية باتت حروب السرديات والحروب النفسية جزءًا رئيسيًا من الحروب الحديثة. كما أضحى لسرديات الحرب دور هام في فهم الصراع والخطاب السياسي الذي يحيط به، فضلًا عن دورها في ترسيخ مبررات الحرب أمام الرأي العام العالمي.

إن ما يحدث من حرب إعلامية حالية في إطار التصعيد العسكري الممنهج من جانب إسرائيل على فلسطين ليس بشيء مستحدث، فلطالما كان الإعلام من أهم الأدوات التي كرسها الغرب بشكل عام والاحتلال الإسرائيلي بشكل خاص لخدمة أهدافه وأجندته داخل المنطقة العربية. وبعد ما شهده العالم من انحياز فج للسردية الإسرائيلية على المستوى الرسمي، إلا أنه كان للشعوب رأي آخر

فقد جاء ما يحدث الآن بشكل مختلف عن الماضي، إذ إن مسار التدفق التقليدي للمعلومات من الشمال (الغرب) للجنوب (تجاه

المنطقة العربية) وفرض السرديات الإسرائيلية قد تبدل بصورة كبيرة في أعقاب «عملية طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، وفشلت تكتيكات تمرير تلك السرديات بشكل كلي وتراجعت تأثيراتها على الرأي العام العالمي بالرغم من حدتها وفارق الإمكانات والأدوات، وتحولت السردية المضادة فاعلًا في معادلة الحرب النفسية لا مفعولًا به، وباتت تلك المعادلة توازن الانقسامات الكبرى بين طرفي الصراع ونزاعهما حول شرعية الخطاب والاستحواذ على تعاطف العالم تمهيدًا لإضفاء الشرعية على الواقع الحالي بالنسبة لإسرائيل والمقاومة بالنسبة للفلسطينيين

واستمدت السردية المضادة لإسرائيل قوتها من الحاضنة الشعبية الداعمة لفلسطين والرافضة للانتهاكات الإسرائيلية وليست من قوى الحكومات، والتي كان لها القدرة على تغيير معادلة الحرب الإعلامية والنفسية. وعلى الرغم أن المواقف الرسمية لا تزال داعمة لإسرائيل، لكن كان للحراك الشعبي العالمي الداعم لفلسطين دور في إحداث تغيير ملحوظ في وتيرة ونبرة دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وأصبحت حكومات تلك الدول في حيرة بين ضغوطات اللوبيات وكيفية الحفاظ على صورتها أمام الرأي العام الداخلي. ففي نهاية الأمر لا تريد تلك الدول أن يسقط القناع بشكل كامل عن ازدواجية معاييرها فيما يخص حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي أمام شعوبها، كما أنها غير مستعدة لاستيراد أزمات من شأنها أن تسبب لها عدم استقرار داخلي.

وفي كل الأحوال سواء تبدلت المواقف الرسمية أو لم تتبدل، إلا أنه بات من المؤكد أن إسرائيل قد خسرت في هذه الحرب الصورة الذهنية التي سعت لبنائها طوال العقود الماضية على مختلف المستويات الشعبية، سواء كان المستوى العربي والإسلامي أو حتى المستوى العالمي، وهو ما يمثل إحدى أكبر الخسائر لها بعد انتهاء الحرب

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg